

الإجابة النموذجية مادة: توجهات نقدية ومالية معاصرة

أولاً: أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد

1. يمكن للسياسات الاقتصادية التأثير على توزيع الثروة عن طريق تخفيض الضرائب. خطأ
 - يمكن للسياسات الاقتصادية التأثير على توزيع الثروة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية وزيادة برامج الدعم الاجتماعي
2. السياسات الضريبية في الإدارة الحديثة للسياسة المالية تُستخدم فقط كأداة لجمع الإيرادات. خطأ
 - في الإدارة الحديثة، تُستخدم السياسات الضريبية كأداة لتحفيز الاستثمار كالطاقة المتجددة، تشجيع الابتكار، وتقليل الفجوات الاجتماعية.
3. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الإدارة الحديثة ضروري فقط في فترات الركود. خطأ
 - التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ضروري بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتداخل السياسات في فترات النمو والركود على حد سواء
4. التوجيه الاستباقي يهدف إلى تقليل الشفافية في الأسواق المالية من خلال تقديم إشارات غامضة حول مسار السياسة النقدية المستقبلية. خطأ
 - التوجيه الاستباقي يهدف إلى زيادة الشفافية من خلال تقديم معلومات واضحة عن سياسة البنك المركزي المستقبلية لتقليل الشكوك في الأسواق المالية.
5. العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثريوم تساعد البنوك المركزية في التحكم بالعرض النقدي. خطأ
 - العملات المشفرة تعقد قدرة البنوك المركزية على التحكم في العرض النقدي لأنها تعمل خارج النظام المصرفي التقليدي ولا تخضع لرقابة البنوك المركزي، وبالتالي خروج جزء من الاقتصاد عن سيطرة البنك المركزي.
6. الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ليست ضرورية لدعم الاقتصاد الرقمي. خطأ
 - الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية مثل شبكات الإنترنت السريعة والأمن السيبراني تعتبر ضرورية لدعم الاقتصاد الرقمي وضمان فعالية الخدمات الرقمية.
7. السوق المشتركة تتضمن توحيد العملة بين الدول الأعضاء. خطأ
 - السوق المشتركة تشمل: الاتحاد الجمركي وإلغاء القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.
8. فقدان السيادة الاقتصادية ليس من التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية لأن الدول الأعضاء توافق طواعية على القرارات. خطأ
 - فقدان السيادة الاقتصادية يعد تحدياً للتكتلات الاقتصادية لأن الالتزام بالقرارات المشتركة يقيد استقلالية الدول في رسم سياساتها الاقتصادية الوطنية، خاصة عند تعارض المصالح الوطنية مع متطلبات التكتل..
9. سياسات حرب العملات تؤثر فقط على الاقتصاد المحلي دون أن يكون لها تأثيرات على الاقتصاد العالمي. خطأ

- حرب العملات لا تؤثر فقط على الاقتصاد المحلي للدول المتورطة، بل تؤثر أيضًا على الاقتصاد العالمي. قد تؤدي هذه السياسات إلى زيادة التوترات التجارية بين الدول الكبرى، مما قد يتسبب في فرض رسوم جمركية أو قيود تجارية تؤثر سلبًا على النظام الاقتصادي الدولي.

10. يمكن تحقيق كفاءة السوق دون الحاجة إلى تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعلومات بين جميع المشاركين. خطأ
- لتحقيق كفاءة السوق، يجب أن تكون جميع المعلومات متاحة للجميع في الوقت نفسه، لضمان تكافؤ الفرص بين المشاركين.

ثانياً: أجب على الأسئلة التالية

1. أذكر مستويات التكتل النقدي مع الشرح.

- منطقة التجارة الحرة = إلغاء كافة القيود على حركة السلع.
- الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي.
- السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.
- الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية.
- الاتحاد النقدي = الاتحاد الاقتصادي + وضع سلطة نقدية مركزية.

2. يعتبر معدل الفائدة أداة يتم استعمالها في حرب العملات، اشرح كيف يتم ذلك؟

- لخفض قيمة العملة وزيادة تنافسية الصادرات، يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة (مثل سعر الفائدة على الإقراض أو الإيداع) لجعل الاقتراض أرخص، مما يقلل تكلفة الأموال في الاقتصاد. يشجع ذلك البنوك التجارية على تقديم قروض بأسعار فائدة أقل، وأيضاً سحب المودعين لودائعهم، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة المحلية مما يضعف قيمتها. ضعف العملة يجعل الصادرات أرخص وأكثر جاذبية في الأسواق العالمية، بينما تصبح الواردات أغلى، مما يعزز الإنتاج المحلي. يمكن أيضاً دعم هذه السياسة بأدوات إضافية مثل التيسير الكمي لزيادة السيولة وضغط إضافي على العملة.

3. ما هي أهم نظريات المالية السلوكية؟ مع الشرح.

- **نظرية الاحتمال:** تم تطويرها من قبل دانيال كانيمان وعاموس تفرسكي في عام 1979، وتُعد من النظريات الأساسية في المالية السلوكية تفترض النظرية أن المستثمرين لا يتخذون قراراتهم بناءً على تعظيم الفائدة المطلقة، بل بناءً على المكاسب والخسائر المرتبطة بنقطة مرجعية يحدونها، من أهم مبادئها: **كره الخسارة أكثر من حب المكاسب، التقييم بناءً على نقطة مرجعية.**
- **نظرية الاستدلال:** تفترض نظرية الاستدلال أن المستثمرين يعتمدون على قواعد بسيطة وسريعة لاتخاذ قرارات مالية، في ظل وجود معلومات غير مكتملة أو وقت محدود. على الرغم من أن هذه القواعد قد تكون مفيدة أحياناً، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى أخطاء منهجية في التقدير والتحليل، من أهم مبادئها: **التمثيل، الإتاحة.**